نظرية المعرفة
عند العلامة الزمخشري
وأثرها في تفسير الكشاف

إعداد

أحمد سعد إبراهيم عبد الرحمن عثمان

دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن

من كلية أصول الدين بالقاهرة

جامعة الأزهر

نظرية المعرفة عند العلامة الزمخشري وأثرها في تفسير الكشاف.

أحمد سعد إبراهيم عبد الرحمن عثمان (الدمنهوري)

أكاديمي أزهري، حاليا مدرس أول بالأكاديمية الإسلامية الدولية بأوزباكستان، وخبير بمركز الإمام الماتريدي الدولي للبحوث العلمية لدى أكاديمية أوزباكستان الإسلامية الدولية

البريد الإلكتروني: **rabbanya@gmail.com**

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى استجلاء معالم نظرية المعرفة لدى العلامة الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) من خلال تفسيره، وإلى معرفة أثر هذه النظرية فى العمل التفسيري لديه، فتناول البحث معنى نظرية المعرفة، وأهميتها، وعناية المسلمين بها باختلاف توجهاتهم سواء كانوا متكلمين أو فلاسفة، ثم تناول الأطر الثلاثة التي يقوم عليها كل عمل تفسيري وهي: الإطار المعرفي، والإطار الكلامي والإطار الأصولي، موضحا أن نظرية المعرفة هي الأصل الذي يُبنى عليه ما عداه، وأن أصول الفقه مستمد من أصول الدين، وأن العمل التفسيري ما هو إلا تجل لهذه الثلاثة. ثم دلل على أثر نظرية المعرفة فى المسائل الكلامية بأمثلة من تفسير الكشاف، متناولا المسائل المعرفية التي وقف الباحث عليها، فبدأ بتعريف العلم، وموقف الزمخشري من كل من: العلوم الضرورية، وإمكان المعرفة، ومصادر المعرفة، والتي هي العقل والحس والخبر، ثم علاقة تلك المصادر بعضها ببعض، ومدى اعتبار كل مصدر منها عند الزمخشري. كل ذلك من خلال تتبع تفسير الكشاف، ومن خلال نصوصه التى ترسم لنا خارطة كاشفة لمعالم تفسيره فى جذوره

الأولى.

كلمات مفتاحية: نظرية المعرفة- المعتزلة – الزمخشري- الكشاف- مناهج المفسرين- علم الكلام- الفلسفة الإسلامية- التفسير بالرأي.

The theory of knowledge at the Zamakhshri mark and its effect on the interpretation of the scout.

Ahmed Saad Ibrahim Abdul Rahman Osman

Academic Azhari, currently a senior teacher at the International Islamic Academy of Uzbekistan, and an expert at the Imam Al-Mutaridi International Center for Scientific Research at the Uzbekistan International Islamic Academy

E-mail: rabbanya@gmail.com

Abstract:

This research aims to clarify the parameters of the theory of knowledge in the mark Of Zamakhshari (t: 538H) through its interpretation, and to know the effect of this theory in his interpretive work, the research addressed the meaning of the theory of knowledge, its importance, and the care of Muslims in it differently Their orientations, whether they are speakers or philosophers, and then addressed the three frameworks on which each interpretive work is based: the cognitive framework, the verbal framework and the fundamentalist framework, explaining that the theory of knowledge is the origin on which others are based, and that the origins of jurisprudence are derived from the origins of religion, and that interpretative work is only a manifestation of these three. He then demonstrated the impact of knowledge theory in verbal matters with examples of the interpretation of the scout, addressing the cognitive issues on which the researcher stood, and began to define science, and the position of Zamakhshari from both: the necessary sciences, the possibility of knowledge, the sources of knowledge, which are the mind, sense and

news, and then the relationship of those sources to each other, and the extent to which each source is considered at The Zamakhshri. All this by tracking the scout's interpretation, and through his texts, which draw us a revealing map of the features of his interpretation at his first roots .

Key words: The theory of knowledge- Mu'tazila, Zamakhshari, Scout, interpreter syllabus, speech science, Islamic philosophy, interpretation of opinion.

إشكالية البحث ومنهجه:

الحمد لله، مما هو معلوم لدى الدارسين لعلم الفلسفة أن مباحث الفلسفة بعد استقرار المصطلح، ثلاثة: الوجود والمعرفة والقيم. وإن ألصق مبحث منها بقضايا العلم وأشدها أثرا في الآراء والمذاهب هو مبحث المعرفة؛ إذ له أثره في الاختيارات الكلامية والفلسفية. أي أن البحث في المسائل المعرفية يعد بحثا في جذور الآراء والمذاهب في منبعها البعيد ؛ لذا اخترت البحث في الجذور والمنابع البعيدة التي تؤثر بدورها فيما ينشأ عنها ويتفرع عليها. وكي نؤدي هذه المهمة سننظر في تفسير الكشاف لنستخرج منه نظرات الزمخشري المتعلقة بنظرية المعرفة، لنقف على وجهته فيها، من ناحية، ثم لننظر كيف أثرت في اختياراته الكلامية والتفسيرية من ناحية ثانية.

أي أن البحث يحاول استخراج معالم نظرية المعرفة من خلال ما يقطر عن المفسر في تفسيره من كلمات وعبارات وإشارات، ليقف على جذور تصرفاته التفسيرية، ليجيب عن سؤال: ما مدى أثر الرأي المعرفي في العمل التفسيري؟

خطة البحث:

جاء هذا البحث في ست نقاط:

النقطة الأولى: معنى نظرية المعرفة، وأهميتها.

النقطة الثانية: عناية المسلمين بالبحث المعرفي.

النقطة الثانية: أثر المسائل المعرفية في التفسير بعامة.

النقطة الرابعة: أثر المسائل المعرفية في مذهب الزمخشري الاعتزالي.

النقطة الخامسة: العلامة الزمخشري وقضايا المعرفة في تفسيره، وتناولت تلك النقطة التي هي لب البحث عددا من النقاط الفرعية، منها: تعريف العلم، ثم موقف الزمخشري من كل من: العلوم الضرورية، وإمكان المعرفة، ومصادر المعرفة، والتي هي العقل والحس والخبر، ثم علاقة تلك المصادر بعضها ببعض، ومدى اعتبار كل مصدر منها عند الزمخشري.

النقطة السادسة: وفيها خلاصة البحث وأهم النتائج.

وسيكون منهجي هو المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

وها أنا أبدأ بعون الله..

١. معنى نظرية المعرفة وأهميتها، وعناية المسلمين بها:

١.١. معنى نظرية المعرفة:

يقصد بـ (نظرية المعرفة) تحديد الموقف من قضايا المعرفة؛ فهي "دراسة منهجية منظَّمة لقضية العلم أو مسألة المعرفة بدراسة ماهية المعرفة وإمكانها، وطبيعتها، وطرق الوصول إليها، وقيمتها، وحدودها"(١)، وقد تُعَرَّف بأنها:"البحث في المشكلات القائمة على العلاقة بين الشخص والموضوع أو بين العارف والمعروف، وفي وسائل

(١) ينظر: نظرية المعرفة بين القران والفلسفة، راجح الكردى، ص٦٣ ط المعهد العالمى للفكر الاسلامى، وينظر: مصادر المعرفة فى الفكر الدينى والفلسفى ،عبد الرحمن الزنيدى، ص ٥٠ وما بعدها، ط المعهد العالمى للفكر الاسلامى.

المعرفة فطرية أو مكتسبة"[١].

١.٢. **أهمية نظرية المعرفة**: تهتم نظرية المعرفة بتكوين ما يمكن أن نسميه "النموذج المعرفي"، الذي يتغيا الوقوف على موقع الإنسان في هذا الوجود، وذلك ببحث العلاقة بين: الذات العارفة، وموضوع المعرفة أو القضية محل البحث؛ من حيث الإمكان، والمأخذ، والحدود، والطبيعة، والقيمة. إن نظرية المعرفة هى منهج العقل فى التفكير؛ حيث تؤطره، وتعطي للإنسان وللحضارة تميزها وخصائصها، بل تنقلب العلوم رأسا على عقب لاختلاف النموذج المعرفي وتختلف نتائج البحوث وفقا لذلك أيضا؛ فدور نظرية المعرفة يظهر أثره بدءا من تأطير عملية التفكير بوجه عام، وفي الاعتقاد والكلام والأصول بوجه خاص، وهو ما يظهر ويتجلى أثره في التفسير وبيان القرآن.

٢. **عناية المسلمين بالبحث المعرفي**: اعتنى المسلمون بالبحث المعرفي في وقت مبكر، وأثَّر بحثهم المعرفي وتأثر باتجاهاتهم ومذاهبهم، وجاءت نظرات علماء الكلام المعرفية –مقارنة بالفلاسفة– أشمل حيث لم يكتفوا بمصدري "الحس" و"العقل" كما فعل الفلاسفة، بل زادوا على ذلك: "الأخبار"؛ فضبطوا المعرفة المتحصلة منها، وقسموها إلى "آحاد" و"متواترة"، وخبر النبي وخبر غير النبي، وتحدثوا عن ما يفيده كل منها، ولم يعتبروا "الحدس" و"الكشف" و"الإلهام" ونحوها؛ لأنه لا

(١)المعجم الوسيط، باب النون، وينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٢/ ٤٧٨، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.

يمكن الاستدلال به على الخصم، والزمخشري متكلم معتزلي مفسر لغوي، لكنه سُبق بجهود كبيرة في هذا الميدان، منها:

٢.١. **الفلاسفة**: بدأ التفكير اليوناني طبيعيا يعتمد على الحواس كمصدر رئيس للمعرفة[١]، حتى جاء أفلاطون (٤٢٧- ٣٧٤ ق.م.) فكان أول فيلسوف نعرفه بحث مسألة المعرفة لذاتها، وأفاض فيها من جميع جهاتها[٢]، فصار الإنسان يفكر في الطبيعة وما وراء الطبيعة، ثم انزوى أثره، وانزوت معه الحضارة المتزنة، حتى جاء المسلمون فأخرجوه من بين الركام؛ فرأينا الكندي(١٨٥- ٢٥٢هـ) الذي يعد أول فيلسوف عربي؛ حاول ضبط العلم والمعرفة في عدد من مؤلفاته، ومنها (رسالة في حدود الاشياء ورسومها)[٣]، وجاء الفارابي(٢٥٩- ٣٣٩هـ) الذي ألف كتاب (البرهان)[٤]، أما ابن سينا (٣٧٠- ٤٢٨هـ) فقد تناول الإدراك والعلم واليقين في كتابه (الإشارات والتنبيهات) وفي غيرها من كتبه، وكان يرى أن وسائل المعرفة ثلاثة: "الحواس الظاهرة"، و"الحواس الباطنة" -التي تشمل الخيال والوهم وغيرهما-

(١) ينظر: هيراقليطس، جذور المادية الجدلية: ص٢١٢ . وينظر: الله والعالم والإنسان عند فلاسفة اليونان، ص٣٩.

(٢) ينظر: الله والعالم والإنسان عند فلاسفة اليونان، ص١١٦ و ١١٧

(٣) ينظر: أعلام الفلسفة الإسلامية في المشرق، شيخنا الدكتور جمال الدين عفيفي، ص١٠٨ فما بعدها.

(٤) ينظر: السابق، ص١٧٤ فما بعدها.

و"العقل"، ويرى أن المعارف أنواع ثلاثة: معرفة بالفطرة، ومعرفة بالفكرة، ومعرفة بالحدس[١].

٢,٢. المتكلمون:

٢,٢,١. أهل السنة: اعتادوا أن يُصَدِّروا مؤلفاتهم فى الاعتقاد ببحوث تتناول "حقيقة العلم ومعناه" وعن أقسام العلوم ومداركها وعن "إثبات النظر والاستدلال والأخبار وأقسامها، وعما يعلم بالعقل، وعما يعلم بالشرع"[٢]. وقد كان الإمام الماتريدي(ت٣٣٣هـ) معاصرا للكندي أقدم الفلاسفة العرب وسابقا على القاضي عبد الجبار(ت:٤١٥هـ)، والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) المعتزليين، فتناول الماتريدي قضية المعرفة فى فصل مستقل في مقدمة كتاب (التوحيد)، كما نثر الكثير من أحكام المصادر المعرفية وما يتعلق بسائر جوانب النظرية فى تفسير (التأويلات)[٣]، حتى عُد أول متكلم ومفسر يضع أسسا للمعرفة من علماء الكلام[٤]. ثم سارت المدرسة الماتريدية على نهجه فلا يكاد يوجد كتاب

(١) السابق نفسه، ص٢٦٨، فما بعدها.

(٢) ينظر: مقالة فى المعرفة، د.عدنان زرزور، ص ٣، دار الفتح بدمشق، دون تاريخ.

(٣) ينظر: نظرية المعرفة عند أهل السنة والجماعة، أحمد سعد الدمنهوري، دار النور المبين، ط١، ٢٠١٨م.

(٤) ذكر أوليته كل من الدكتور عبد الفتاح المغربى فى (أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية)، والدكتور بكر طوبال في مقدمته لكتاب (التوحيد).

من كتب العقائد إلا صُدِّر ببحث معرفي(١).

وعلى ذلك سار علماء الكلام من الأشاعرة ، فالإمام الأشعري (ت٣٢٤هـ) نثر في (مقالات الاسلاميين) وفي غيره، كما دون عنه ابن فورك في (مجرد المقالات)؛ ما يمكن أن نستخلص منه نظرية معرفية متكاملة للإمام الأشعري. وكذا فعل تلامذته من بعده، لكن لم يكن حضور البحث المعرفي لديهم بالقدر الذي كان لدى الماتريدية، اللهم إلا عند المتأخرين منهم(٢).

---

(١) الإمام البزدوي (ت ٤٣٩هـ) صدر كتابه (أصول الدين) بفصل معرفي هام تناول فيه إثبات الحقائق وأسباب المعرفة واختلاف الناس فيها وتعريف العلم وأنواع العلوم. والإمام النسفي (ت٥٠٨هـ) صاحب (التمهيد لقواعد التوحيد) و (تبصرة الأدلة) صدر كتاب التمهيد بفصل في إثبات الحقائق والعلوم) وفي (التبصرة) تحدث حديثا مسهبا حول تحديد مفهوم العلم واختلاف الناس فيه، والرد على تعريفات المعتزلة والأشاعرة للعلم ناصرا رأي الماتريدي قائلا: "وهو حد صحيح يطرد وينعكس ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات"! ورد على منكري الحقائق وكيفية التعامل معهم، وتحدث عن أسباب المعارف والرد على منكريها. والإمام الصابوني (ت٥٨٠هـ) صاحب (البداية في أصول الدين) اختصر كلام السابقين فى عبارات موجزة جامعة، تمثل خلاصة النظرية السنية في المعارف.

(٢) القاضي أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ) قدم لكتابه التمهيد بفصل في(العلم وأقسامه وطرقه). والإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) دون فى كتابه (مجرد مقالات الأشعري) عددا من الفصول فى (حد العلم) و(مدارك العلم) والإبانة عن مذهب الشيخ فى (معنى النظر العقلي) و(الاستدلال وطرقه وأقسامه). وأتى بعده عبد القاهر البغدادي ==

٢.٢.٢. المعتزلــة: وكـان للمعتزلـة الـذين هـم فرقـة الزمخشـري دورهم المبكر، فرأينـا إبـراهيم بـن سـيار النظـام (ت:١٦٠هـ) وهو من أكابر المعتزلة، والذي قيل في حقه: " كان المعتزلـة بعده عيـال عليـه"(١)، كـان لـه مـذهب معرفـي يعلـى مـن قيمـة الحـس وينكـر المجـردات، وأقـر بسـلطة العقـل والأخبـار مـع إنكاره لحجية الإجماع والقياس(٢)، وجاء القاضي عبد الجبار المعتزلـي(ت:٤١٥هـ) فـأفرد مجلـدا خاصـا لنظريـة"المعارف" كمـا سـماها فـي موسـوعته الضـخمة "المغنـي فـي أبـواب التوحيـد والعدل"(٣)، ومـا مـن معتزلـي إلا لـه نظرات معرفيـة،

==

(ت:٤٢٩هـ) في كتابه (أصول الدين) جعل الأصل الأول من الكتاب في (الحقائق والعلوم وطرق تحصيلها وأقسامها). ورأينا حجة الإسلام الغزالي (ت٥٠٥هـ) في (المنخول من علم الأصول) يفرد فصلا للحديث عن (حقائق العلوم)، وتحدث في المستصفى عن (مدارك العلوم النظرية فى الحد والبرهان) و (مدارك العقول) ومزج فيه بين نظرية المعرفة وعلم المنطق، وفي كتاب (المنقذ من الضلال) حديث عن أسباب المعرفة والشك فيها، والكشف وتفضيله! ورأينا الرازي (ت:٦٠٦هـ) جعل الركن الأول من (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) في (العلم والنظر).

(١) ضحى الإسلام، أحمد أمين: ١٢٦/٣.

(٢) النظام وآراؤه الكلامية، حنان منصور، رسالة ماجستير بكلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩٠م. ص١١فما بعدها.

(٣) فى موسوعته الكلامية: المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، مجلد كامل حول: المعارف، هو المجلد الثاني عشر.

نحاول في هذه الورقات التعرف على واحد منهم، وهو العلامة الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، لكننا قبل ذلك نمهد بفكرة رئيسة يبنى عليها البحث، وهي العلاقة بين نظرية المعرفة والتفسير، وكيف يؤثر الأول في الثاني، وكيف يظهر الثاني في الأول.

٣. **أثر المسائل المعرفية في التفسير**:

التفسير –فيما يرى الباحث– هو ثمرة لأطر ثلاثة كبرى حاكمة لعمله مميزة له وكاشفة عنه، بحيث يبرز في شكل ولون خاص[١]، هذه الأطر هي:

الأول: الإطار المعرفي، ونعني به موقف المفسر من نظرية المعرفة.. وقد سبق بيان هيمنة نظرية المعرفة على ما عداها من العلوم[٢].

الثاني: الإطار الكلامي، وهو متأثر بالأول وفرع عنه، ونعنى به المذهب العقدي. وقد دللنا سابقا على عناية المتكلمين بالبحث المعرفي مما يدل على وعيهم بشديد أثره على القضايا الكلامية.

الثالث: الإطار الأصولي، وهو فرع السابقَيْن، لذا جاء التأليف في

(١) للتفصيل ينظر بحثنا: نظرية المنهج، كيف نكشف عن مناهج المفسرين؟، يصدر قريبا إن شاء الله. وقد طبقت هذه النظرية في بحثي الكبير: الإمام الماتريدي ومنهج أهل السنة في تفسير القرآن، الصادر عن دار النور المبين، ٢٠١٨م.

(٢) أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن أهمية نظرية المعرفة، وسيأتي ما يؤكد هذا في تضاعيف كلامنا القادم إن شاء الله.

أصول الفقه تابعا للمذهب العقدي، يقول علاء الدين الحنفى السمرقندى في مقدمة كتابه (ميزان الأصول فى نتائج العقول) : "اعلم أن اصول الفقه فرع لأصول الدين والفرع ما تفرع من أصله ، و ما لم يتفرع منه فليس من نسله و كان من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب، وأكثر التصانيف فى أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا فى الأصول ولأهل الحديث المخالفين لنا فى الفروع والاعتماد على تصانيفهم إما أن يفضى إلى خطأ فى الأصل، وإما الى الغلط فى الفرع والتحامى عن الأمرين : واجب فى العقل والشرع"(١)، ثم يقول إنه رأى أن يكتب جملا من الفصول على أن يذكر فى كل فصل"مذاهب أهل السنة والجماعة وعقائد أهل البدع والضلالة ليكونوا على بصيرة من المذهب الصحيح"(٢).

إذا؛ "فأصول الفقه يشتمل على الإجراءات اللازمة للتعامل مع النص

---

(١) ميزان الأصول فى نتائج العقول فى أصول الفقه، علاء الدين السمرقندي، تحقيق:عبد الملك السعدي بإشراف الدكتور أحمد فهمى أبوسنة، المجلد الأول، ص١، ٢ من قسم الدراسة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، سنة ١٩٨٤م، وقد نقل الأستاذ مصطفى شلبى فى كتابه القيم "تعليل الأحكام" ما يدل على هذا الارتباط الوثيق بين الأصول والكلام، ينظر ص٩٥. ثم إن هذا الكلام الأخير من علاء الدين ينفى ما فهمه المحقق الفاضل وما دونه فى الهامش من أن المراد من اعتقاد المصنف: آراؤه فى أصول الفقه التى اعتقدها وجزم بها. فالمعنى واضح أن أصول الفقه يكون التصنيف فيها بناء على الاعتقاد أى أصول الدين .

(٢) ميزان الأصول، ص٤.

لفهمه والوصول إلى أوصاف الفعل البشرى، وهي الأوضاع التى تدور فى نطاق ما يسميه الأصوليون بالحكم .. وبدون شك فإن هذه الإجراءات التى يشتمل عليها أصول الفقه تخرج وتنبثق من رؤية كلية، تمثل مباحث الفلسفة الاسلامية وعلم الكلام"(١)؛ أي أن "ما يقوله العالم فى علم الكلام حاكم على ما يقوله فى أصول الفقه وقاض عليه فى اختيار هذا المنحى أو ذاك وذلك كي لا يضطرب السياق المنطقى بين الأصل والفرع فيذهب الاطار العقدي فى واد والمضمون الأصولي فى واد آخر"(٢)

وأظهر ما يُظهر الارتباط بين العقائد والأصول مسائل منها: مسألة "تعليل الأحكام" الفقهية، فهي فى الحقيقة فرع لمسألة كلامية وهى مسألة الصلاح والأصلح، وأن خلاف المذاهب فيها ما هو إلا صدى للخلاف الكلامي فى المسألة، فالأشاعرة منعوا التعليل وأوجبه المعتزلة، وتوسط الماتريدية فقالوا: إن أفعال الله تعالى كلها معللة بالمصالح، ظهر لنا بعضها وخفى علينا بعضها الآخر، لكن لا على سبيل الوجوب(٣) . وقد كُتبت دراسات عدة تؤكد تلك العلاقة بين الأصلين، حتى خلص صاحب أهم دراسة –في نظر الباحث– إلى أن العلاقة بين العِلمين إنما هى

---

(١) علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الاسلامية، د. على جمعة ، ص٦، ٧ باختصار

(٢) نظرية المقاصد عند الشاطبي ومدى ارتباطها بالأصول الكلامية، د. أحمد الطيب، ص٣

(٣) تعليل الاحكام، عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها فى عصور الاجتهاد والتقليد، د. محمد مصطفى شلبي، ص ٧٩، مطبعة الأزهر، سنة ١٩٤٧م، وقد وصف مذهب الماتريدية بأنه "أعدل الأقوال وأبعدها عن المغالاة"

علاقة: الاستمداد؛ أى أن أصول الفقه مستمد من أصول الدين[١].

إذا سلمنا بهذه الحقائق فإنه سيسهل علينا تصور أثر الإطار المعرفي في التفسير وبيان الآيات، وهو مانزعم وجود أثره في سائر تفاسير القرآن، إن تتبعنا مواطنها ومظانها وحاولنا استخراجها.

ومن أمثلة ذلك الأثر الذي نحن بصدده، في تفسير الكشاف، ما جاء عند قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)[البقرة: ٢٥]، حيث قال: "والصالحات: كل ما استقام من الأعمال بدليل العقل والكتاب والسنة"[٢]، فالعمل الصالح عنده ما وافق العقل والوحي، وهذا أثر من آثار اعتباره العقل والوحي من مصادر المعرفة، ولولا ذلك ما صدرت عنه هذه الكلمة[٣]!

وفي موطن آخر يقول : "استُدِل بقوله: (خَلَقَ لَكُمْ) على أنّ الأشياء التي يصح أن ينتفع بها ولم تجر مجرى المحظورات في العقل خُلقت في الأصل مباحة مطلقا لكل أحد أن يتناولها ويستنفع بها"[٤]، أي أن ما خلقه الله، وإن كان مخلوقا لنا، لكن لا نستعمله إلا إن دلنا العقل على حسن استعماله، فليست الأشياء مباحة بمجرد الخلقة، وهذا من آثار مساحة

---

(١) ينظر: علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام، محمد على الجيلاني الشتيوي، بمكتبة حسين العصرية فى لبنان.

(٢) الكشاف: ١/ ١٠٥.

(٣) وتقديم العقل في كلمة الزمخشري دقيق كل الدقة؛ إذ بالعقل عرفنا صحة الوحي، وهو ما لا يخالف فيه أهل السنة المعتزلة.

(٤) الكشاف: ١/ ١٢٣.

العقل الواسعة في نظريته المعرفية، والتى بدورها ظهرت فى اختياره الكلامي، ثم بيانه للقرآن، كما هو ظاهر هنا.

٤. أثر المسائل المعرفية في مذهب الزمخشري الاعتزالي:

لا يخفى على الناظر في سيرة العلامة جار الله الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) -رحمه الله- أنه معتزلي العقيدة شديد التمسك بها، كثير الدفاع عنها، لم يدع في تفسيره موضعًا يمكنه أن يستدل فيه للمعتزلة ويرد على أهل السنة إلا فعل، بطرق ظاهرة وبطرق خفية؛ حتى قال البلقيني رحمه الله: "استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقيش"(١). وأصول المعتزلة الخمسة التي هي : "العدل، التوحيد، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، حاضرةٌ بقوة في (الكشاف)، تُلقي بظلالها على تعبيراته واستدلالاته، وبيان وجوه البلاغة القرآنية أحيانًا، وتظهر أيضًا في قوله بالتحسين والتقبيح العقليين على طريقتهم، وإنكار الكرامات(٢)، وعدم جواز رؤية الله تعالى في الآخرة، كما يظهر فيه رأيهم فى الهداية والضلال إلى آخر ما هو معروف عن مذهب المعتزلة.

والذي نراه أن موقف المعتزلة الكلامي فرع عن آرائهم المعرفية، ذلك لأن النظر المعرفي سابق في التأسيس على النظر العقدي، ومن ثم نستطيع أن نكشف عن جذور آراء الفرق من خلال هذا المدخل الجديد

---

(١) نقلها السيوطي، ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٤/ ٢٤٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

(٢) الكشاف: ٤/ ٦٣٢.

فـي الدراسـات التفسـيرية والعقديـة معـا، عـن طريـق اسـتكناه واستشـفاف النظرات المعرفية المنثورة فى العمل التفسيري، فلولا قول الزمخشري مثلا بإمكان المعرفة لكان لا أدريا أو عنديا أو عناديا، ومن ثم لن ينتج معرفة ولـن يكتـب تفسـيرا كالكشـاف. ولـولا اعتبـار الزمخشـري لمصـادر المعرفـة الثلاثة : "الحس"، و"العقل" و"الوحي"، لكـان فيلسـوفا لا متكلمـا، لاعتداداه بالقعل المجرد، أو كـان أو تجريبيـا ملحدا؛ لعدم اعتداده بـالخبر، أو كـان صوفيا لا يعتد بـالنظر العقلـي أو يقدم غيره عليـه.. فجمعـه بـين المصـادر الثلاثـة هـو الـذي وضـعه فـى فئـة المتكلمـين أولا، ثـم مـن خـلال العلاقـات البينية بين تلك المصادر وتقديم بعضها على بعض، والمساحة التـي تُعطى لكل مصدر مـن المصـادر، كل ذلـك جعلـه من فئـة المعتزلـة الذين يعطون العقـل مسـاحة واسـعة فـى النظـر، بـل يؤولـون مـا لا يتفـق مـع أصـولهم الخمسة من الأخبار ليوافق تلك الأصول.

أي أن الزمخشري حدد موقف العقل وعلاقتـه بـالوحي، ثم ظهر وتجلـى ذلك في تلك الأصول الخمسة، التي هي لاحقة على إشكالية اعتبارهما من المصادر أصلا أوْ لا، ولاحقة كذلك على تحديد العلاقة بينهما ..

٥. العلامة الزمخشري وقضايا المعرفة في (الكشاف):

ذكر الزمخشري في تفسيره بعض الآراء المعرفية التي باستخراجها نقف على بعض معالم النظرية المعرفيـة لديـه، وبـالرغم من أن العمل التفسيري لاحق على النظر المعرفي والكلامي والأصولي كما قدمنا، لكننـا من خـلال التفسير نستطيع استخراج الجذور، من قبيـل معرفـة الجـذور من خـلال الثمرة، من ناحيـة، ومن خـلال تصريحه ببعض مواقفه من ناحيـة أخرى، وذلك كما يلي:

١,٥. ما العلم؟

يرى الزمخشري كسائر المعتزلة أنه لا فرق بين العلم والمعرفة، فاللفظان مترادفان، وذلك خلافا للأشاعرة الذين يرون "أنه وإن كان ثمة ترادف بين معنيي العلم والمعرفة، من حيث إن كلا منهما يعنى إدراك الشيئ على ما هو عليه إلا أن ثمة تباينا بينهما من وجوه"(١)؛ يقول الزمخشري عند قوله تعالى : (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ)[البقرة: ١٤٥] :" ومعنى العلم: المعرفة"(٢)، وعند قوله تعالى (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ)[البقرة: ٢٤٧] يقول: "والظاهر أنّ المراد بالعلم المعرفة بما طلبوه لأجله من أمر الحرب"(٣).

وفي الأمثلة المذكورة تصريح منه بمعنى العلم، وبهذا التصريح نكتفي عن تتبع بقية مواطن تفسيره، ونكتفي بهما، إذ ليس بعد التصريح شيء.

---

(١)منها: أن المعرفة مسبوقة بجهل أما العلم فتسبقه غفلة، والمعرفة تطلق على إدراك البسيط والعلم يدرك على إدراك المركب، كما تطلق المعرفة على ما يدرك بآثاره ولا تدرك ذاته، ويطلق العلم على ما تدرك ذاته، ثم خلاف المعرفة الإنكار، وخلاف العلم الجهل. والإمام الماتريدي لا يفرق بين العلم والمعرفة، بل هما عنده مترادفان، يستخدم أحدهما مكان الآخر وبمعنى واحد. ينظر: نظرية المعرفة عند أهل السنة والجماعة، أحمد الدمنهوري، دار النور المبين، ٢٠١٨م، ص٣٦. وينظر: نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، ص٤٩. وينظر: أصول الفقه، اللامشي، ص٣٤.

(٢) الكشاف: ١/ ٢٠١.

(٣) الكشاف: ١/ ٢٩٢.

٥,٢. إمكان المعرفة:

الممكن "هو ما يجوز وجوده وعدمه"[١]. والبحث في إمكان المعرفة يعني إجابة هذا السؤال: هل بإمكان الإنسان أو في وسعه أن يعرف شيئا؟[٢]، ومسألة الإمكان ضرورة تسبق غيرها من أبحاث المعرفة؛ ذلك لأنه لابد من التسليم قبلا بأن المعرفة ممكنة، والبحث في دليل إمكانها، إذا كان.

والناس في هذه المسألة فريقان: فريق يقول بإمكان المعرفة، ويسمى أصحاب هذا الاتجاه بأصحاب مذاهب اليقين أو الاعتقاديين، ومنهم كل علماء الاسلام، والزمخشري منهم لا ريب. وفريق ينكر إمكان المعرفة وهم الشكاك أو السوفسطائيون[٣].

فالزمخشري يرى إمكان المعرفة، إذ ليس من طائفة السوفسطائية المنكرين للحقائق، بل يقول بإمكان أن يتوصل الإنسان للمعارف بطرق ووسائل كثيرة، تحدث عنها فى تفسيره ومايز بينها، ورتب علاقاتهاعلى نحو ما سيتضح عند حديثنا عن مصادر المعرفة.

٥,٣. مراتب المعرفة:

المعرفة ليست على مرتبة واحدة بل منها ما هو يقيني ومنه ما هو

---

(١) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية ص ١٩٣، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م.

(٢) ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، عبدالرحمن الزنيدي، ص٥٩.

(٣) ينظر: السابق بتصرف واختصار.

ظنـي، وللظـن مدخليـة فـي الاجتهـاد والفقـه، ولا مـدخل لـه فـي العلـم الاعتقادي، قال الزمخشري: "وما يتبع أكثرهم في إقرارهم بالله إلا ظنا؛ لأنـه قول غير مستند إلى برهان عندهم، إن الظن في معرفة الله لا يغني من الحق وهو العلم شيئا"(١)، أما في أحكام العمل؛ فيقول: "الظن الغالب وما يفضى إليه الاجتهاد والقياس جار مجرى العلم، وأن صاحبه غير داخل في قوله ولا تقف ما ليس لك به علم"(٢).

فالزمخشري من خلال هذين النصين يفرق بين مرتبتي المعرفة، ويجعل لكل واحدة منها مجالها؛ فاليقينية فى الاعتقاد، والظنية فى العمل أو الفقه، مؤكدا أنها كافية تجري مجرى العلم.

٤,٥. القول بالعلوم الضرورية:

يذهب الزمخشري كسائر المتكلمين الإسلاميين والفلاسفة العقليين للقول بوجود العلوم الأولية أو الضرورية.. بل يرى أن إنكارها مكابرة؛ فيقول حين ردَّ على مخالفيه من أهل السنة: "الله عز وجل ركز في الطباع أن لا أحسن من المَلَكِ، كما ركز فيها أن لا أقبح من الشيطان، ولذلك يُشَبِّه كل متناه في الحسن والقبح بهما، وما ركز ذلك فيها إلا لأنّ الحقيقة كذلك، كما ركز في الطباع أن لا أدخل في الشر من الشياطين، ولا أجمع للخير من الملائكة، إلا ما عليه الفئة الخاسئة المجبرة من تفضيل الإنسان على الملك، وما هو إلا من تعكيسهم للحقائق، وجحودهم للعلوم الضرورية، ومكابرتهم في كل

(١) الكشاف: ٢/ ٣٤٦

(٢) الكشاف: ٤/ ٥١٨.

باب"[1]. فهو يعد مخالفة أهل السنة الذين قال عنهم "الفئة الخاسئة المجبرة" فى هذه المسألة العقدية تُشْبِه مخالفة المخالف فى العلوم الضرورية التى إنكارها مكابرة، ولا يعنينا هنا مناقشته في هذا، ولا يعنينا بيان صحة قوله في أن مخالفة أهل السنة له إنما هو مخالفة في علم ضروري أو ليست كذلك، بل الذي يعنينا هنا اعتداده بالعلوم الضرورية، واعتباره مخالفها مكابرا!

والعلوم الضرورية ليست محل تشكيك، إذ علم الضرورة بخلاف علم الاستدلال، أي العلم النظري المكتسب؛ فعند قوله تعالى: (قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)[البقرة: ٢٦٠]، قال: "ليزيد سكونا وطمأنينة بمُضَامَّة علم الضرورة علم الاستدلال، وتظاهرُ الأدلة أسكنُ للقلوب وأزيدُ للبصيرة واليقين، ولأن علم الاستدلال يجوز معه التشكيك بخلاف العلم الضروري، فأراد بطمأنينة القلب العلم الذي لا مجال فيه للتشكيك"[2]، وهذا القول مما تعقبه فيه ابن المنير، إذ يرى أن العلوم المكتسبة كذلك لا يتصور فيها تشكيك، إن قوي سببها في نفس العالِم، مبينا أثر هذا الرأي المعرفي في قضية كلامية، فقال: "وأما قول الزمخشري: «إن علم الاستدلال يتطرق إليه التشكيك بخلاف العلم الضروري» فكلامٌ لم يصدر عن رأى منور ولا فكر محرر، وذلك أن العلم الموقوف عن سبب لا يتصور فيه تشكيكٌ، ما دام سببه مذكوراً في نفس العالِم، وإنما الذي يقبل التشكيك قبولا مطلقا هو الاعتقاد وإن كان صحيحاً وسببه باق في الذكر، وبهذا ينحط الاعتقاد

(١) الكشاف: ٢/ ٤٦٦.

(٢) الكشاف: ١/ ٣٠٩.

الصحيح عن ذروة العلم. ولكن للقدماء من القدرية خبط طويل في تميز العلم عن الاعتقاد، حتى غالى أبو هاشم فقال العلم بالشيء والجهل به مثلان. وهذا على الحقيقة جهل حتى لحقيقة الجهل، والزمخشري في قواعد العقائد يقفو آثار هذا القائل أية سلك، فلعله من ثم طرق إلى العلم النظري الشك حسب تطرقه إلى الاعتقاد الذي يكون مرة جهلا ومرة مطابقا، والله الموفق"[1]

والخلاصة: أن الزمخشري يرى أن العلوم الضرورية أساس علوم الاستدلال أو العلوم الكسبية، وأنها لا يتطرق إليها التشكيك، لذا كان منكرها مكابرا.

٥,٥. مصادر المعرفة:

مصادر المعرفة عند الزمخشري ثلاثة؛ العقل، والحس، والوحي. وقد بينها لدى تفسيره لعدد من الآيات؛ فعند قوله تعالى : (مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ)[الحج: ٨] يقول: "والمراد بالعلم: العلم الضروري. وبالهدى: الاستدلال والنظر، لأنه يهدى إلى المعرفة. وبالكتاب المنير: الوحي"[2]، وعند قوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ)[الحج: ٧١]، قال الزمخشري: "ويعبدون ما لم يتمسكوا في صحة عبادته ببرهان سماوي من جهة الوحي والسمع، ولا ألجأهم إليها علم ضروري، ولا حملهم عليها دليل عقلي وما للذين ارتكبوا مثل هذا الظلم

---

(1) الانتصاف لابن المنير، على حاشية الكشاف: ١/ ٣٠٨.

(٢) الكشاف: ٣/ ١٤٦.

من أحد ينصرهم ويصوّب مذهبهم"[1]، فهذه هي مصادر المعرفة الثلاثة، التى ينبغي للمجادل أن يرجع إليها؛ أو التي ينبغي للإنسان أن يعتمد عليها في براهينه: إما علم ضروري، أو نظر عقلي، أو وحي، أما الحس فجاء في نصوص أخرى، يُفهم منها اعتداد الزمخشري به كما سيتضح، عند تفصيلنا لهذه المصادر، كالآتي:

١,٥,٥. الحواس:

الحواس عند الزمخشري أولى المصادر المعرفية، وهو يعرفها فيقول": "والتحسس: التعرّف من الحس، ولتقاربهما قيل لمشاعر الإنسان: الحواس بالحاء والجيم"[2]، والمعنى أن معرفة الأشياء بالحس قد تسمى تحسسا أو تجسسا، ولا يعنينيا هنا الإطلاق اللغوي بقدر ما يعنينا الاعتداد المفهوم من سياق كلامه بالحواس، والزمخشري يرى أن الحواس تحصل علما يقينيا، لا شبهة تلحقه، كما أنها تختص بعلم الظاهر لا الباطن؛ فعند قوله تعالى: (لَمَّا أَحَسَّ عِيسى مِنْهُمُ الْكُفْرَ)[آل عمران: ٥٣]، قال: "فلما علم منهم الكفر علما لا شبهة فيه كعلم ما يدرك بالحواس"[3]، فاعتبر علم الحواس لا شبهة فيه. والحواس عنده تختص بعلم الظاهر؛ لذلك فالله عنده لا يدرك بالحواس؛ لأنه باطن، يقول: "(وَالظَّاهِرُ) بالأدلة الدالة عليه (وَالْباطِنُ) لكونه غير مدرك بالحواس... جامع للظهور بالأدلة والخفاء، فلا يدرك بالحواس. وفي هذا حجة على من جوّز إدراكه في الآخرة

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٧٠.

(٢) الكشاف: ٤/ ٣٧٢.

(٣) الكشاف: ١/ ٣٦٥.

بالحاسة"[١] ، ويقصد بالحاسة هنا البصر الذي قال به أهل السنة مستندين إلى أدلة السمع، لذا عرف البصر فقال: "البصر: هو الجوهر اللطيف الذي ركبه الله في حاسة النظر، به تدرك المبصرات"[٢]. وقد علق الإدراك بالبصر ليتفق مع مذهبه فى الرؤية ؛ لذا قال بعدها: "فالمعنى أن الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه، لأنه متعال أن يكون مبصراً في ذاته، لأن الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلا أو تابعا، كالأجسام والهيئات (وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ) وهو للطف إدراكه للمدركات يدرك تلك الجواهر اللطيفة التي لا يدركها مدرك (وَهُوَ اللَّطِيفُ) يلطف عن أن تدركه الأبصار (الْخَبِيرُ) بكل لطيف فهو يدرك الأبصار، لا تلطف عن إدراكه وهذا من باب اللطف"[٣]

والخلاصة: أن الزمخشري يعتد بالحواس كمصدر للمعرفة، بل إنها تحصل علما يقينيا لا شبهة فيه[٤]، وهي مختصة بعلم الظاهر، أي ظواهر الأمور لا بواطنها.

٢,٥,٥. العقل:

العقل عند الزمخشري هو ثاني مصادر المعرفة، وقد أعطاه مساحة

---

(١)الكشاف: ٤/ ٤٧٢.

(٢)الكشاف: ٢/ ٥٤.

(٣)الكشاف: ٢/ ٥٤.

(٤) لا يخفى أن تحصيل الحواس لعلم لا شبهة فيه مشروط أو مقيد بقيود، منها: أن تكون الحواس سليمة، وأن تستعمل كل حاسة فيما تختص به، وأن تكون ظاهرة لا باطنة، فالحواس الباطنة كـ"المخيلة" و"الحس المشترك"؛ ليست محل البحث.

واسعة من الفعل، فهو مناط التكليف، فعند قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ)[الملك: ١٠] قرر أن الله تعالى "إنما جمع بين السمع والعقل، لأن مدار التكليف على أدلة السمع والعقل"(١). وقد نبَّه ابن المنير (٦٨٣هـ) هنا إلى أنه: "إن عنى أن الأحكام الشرعية تستفاد من العقل كما تستفاد من السمع بناء على قاعدة التحسين والتقبيح، فهو غير بعيد من أصحاب السعير. وإن عنى أن العقل يرشد إلى العقائد الصحيحة، والسمع يختص بالأحكام الشرعية: فهو مع أهل السنة"(٢)

وبالنظر العقلي يمكننا الوصول إلى المعرفة؛ فيقرر أن "أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق، وهُم(٣) على الباطل، يحتاج إلى نظر واستدلال حتى يكتسب الناظر المعرفة"(٤)، ويقول: "وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة"(٥)، ويقول: "الله وحده هو الذي يهدى للحق، بما ركب في المكلفين من العقول وأعطاهم من التمكين للنظر في الأدلة التي نصبها لهم، وبما لطف بهم ووفقهم وألهمهم وأخطر ببالهم ووقفهم على

(١) الكشاف: ٤/ ٥٧٩.

(٢) حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، مطبوعة مع تفسير الكشاف: ٤/ ٥٧٩.

(٣) أي الكافرين والمنافقين.

(٤)الكشاف: ١/ ٦٤.

(٥)الكشاف: ١/ ٥٩١.

الشرائع"[1]. ويقول: "وضع الله في العقول وركب في الغرائز وجوب الجزاء، وأن المحسن لا بد له من ثواب، والمسيء لا بد له من عقاب"[2].فالعقل هو الذي ينظر فى الأدلة الحسية والسمعية لتوصل من خلالها للحق وليهتدى إلى الرشد، وجعل العقل مدركا لكون المحسن مثاب والمسيء معاقب.

بل العقل يتوصل بمفرده إلى إثبات الوحدانية، يقول الزمخشري: "الإيمان بالله والتوحيد لا يشترط فيه بعثة الرسل وإنزال الكتب، وأنه إن لم يبعث رسولا ولم ينزل كتابا، كان الإيمان به وتوحيده واجبا لما ركب فيهم من العقول ونصب لهم من الأدلة ومكنهم من النظر والاستدلال"[3]. ويقول : " فإن قلت: فإذا لم يأتهم نذير لم تقم عليهم حجة. قلت: أما قيام الحجة بالشرائع التي لا يدرك علمها إلا بالرسل فلا، وأما قيامها بمعرفة الله وتوحيده وحكمته فنعم، لأن أدلة العقل الموصلة إلى ذلك معهم في كل زمان"[4].

وقرر الزمخشري أن ما يعلم بالعقل غير موقوف على الشرع، وذلك لشديد عنايته مع جماعته المعتزلة بالعقل واعتدادهم به، فالعقل عندهم يعلم الأمور دون توقيف من الشرع، وتفرع على هذا عندهم قاعدتهم فى التحسين والتقبيح، يقول الزمخشري: "أما ما يعلم بالعقل

([1])الكشاف: ٢/ ٣٤٦.

([2])الكشاف: ٣/ ٥٦٧.

([3])الكشاف: ١/ ١٢٩.

([4])الكشاف: ٣/ ٥٠٧.

كالصدق في الخبر، وردّ الوديعة فغير موقوف على التوقيف"[1]، ومراده بالصدق فى الخبر، أي خبر النبي، وهذا يوافقه فيه أهل السنة، أما رد الوديعة فهو أمر فقهي، مبني على قاعدتهم فى التحسين والتقبيح.

والزمخشري يعطى للعقل مركزية، وحاكمية على السمع، فما يجوّزه العقل لا يمتنع عنه إلا بالتوقيف، فعند قوله تعالى: (رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ)[إبراهيم: ٤١]، يقول: "فإن قلت: كيف جاز له أن يستغفر لأبويه وكانا كافرين؟ قلت: هو من مجوزات العقل لا يعلم امتناع جوازه إلا بالتوقيف"[2]. ويقول: "كيف استجاز سليمان عليه السلام عمل التصاوير؟ قلت: هذا مما يجوز أن تختلف فيه الشرائع، لأنه ليس من مقبحات العقل كالظلم والكذب"[3]؛ لذلك كان المنكر عنده ما تنكره العقول؛ فعند قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ)[النحل: ٩٠]، قال: "والفواحش: ما جاوز حدود الله، والمنكر: ما تنكره العقول"[4].

ووظيفة الرسل عند الزمخشري: التنبيه على ما ركز في العقل؛ فيقول: "فإن قلت: كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل، وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة، والرسل في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة، ولا

(١) الكشاف: ٢/ ٣١٦.

(٢)الكشاف: ٢/ ٥٦٢.

(٣)الكشاف: ٣/ ٥٧٢.

(٤)الكشاف: ٢/ ٦٢٩

عرف أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها؟ قلت: الرسل منبهون عن الغفلة، وباعثون على النظر"[1] وفي موضع آخر يقول : "(وما كنا معذبين) وما صح منا صحة تدعو إليها الحكمة أن نعذب قوما إلا بعد أن نبعث إليهم رسولا فتلزمهم الحجة. فإن قلت: الحجة لازمة لهم قبل بعثة الرسل، لأن معهم أدلة العقل التي بها يعرف الله، وقد أغفلوا النظر وهم متمكنون منه، واستيجابهم العذاب لإغفالهم النظر فيما معهم، وكفرهم لذلك، لا لإغفال الشرائع التي لا سبيل إليها إلا بالتوقيف، والعمل بها لا يصح إلا بعد الايمان. قلت: بعثة الرسل من جملة التنبيه على النظر والإيقاظ من رقدة الغفلة، لئلا يقولوا: كنا غافلين فلولا بعثت إلينا رسولا ينبهنا على النظر في أدلة العقل"[2].

والخلاصة: أن العقل عند الزمخشري مناط التكليف، وباستطاعته إدراك المنكر والمعروف والحسن والقبيح، والنظر العقلي يوصل للمعرفة فهو الذي يتصرف فى الأدلة الحسية والخبرية، بل يصل إلى أعلى درجات المعرفة بمفرده دون معونة السمع، أعنى الواحدانية، ووظيفة الرسل عنده التنبيه على ما علمه العقل، وما ركز فيه، لذا فما يمكن معرفته بالعقل لا يتوقف على انتظار السمع، فالعقل عنده حاكم على السمع.

٣,٥,٥. الوحي:

الوحي مصدر معتبر من مصادر المعرفة عند الزمخشري، فعند قوله: (قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)[غافر: ٥٦]، يقول:

(١)الكشاف: ١/ ٥٩١.

(٢)الكشاف: ٢/ ٦٥٣.

"(نُهِيتُ) صرفت وزجرت، بما ركب فيّ من أدلة العقل، وبما أوتيتُ من أدلة السمع عن عبادة ما تعبدون مِنْ دُونِ اللَّهِ.. وقيل عَلى (بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي) على حجة من جهة ربي وهي القرآن (وَكَذَّبْتُمْ بِهِ) أى بالبينة"(١)، وعند قوله تعالى: (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يا بَنِي آدَمَ)[يس: ٦٠]، يقول: "وعهد الله إليهم: ما ركزه فيهم من أدلة العقل وأنزل عليهم من دلائل السمع"(٢).

ويقرر أن من المعرفة ما لا يكون إلا بالسمع، فعند قوله تعالى : (مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ)[الزخرف: ٥٣]، قال:" فما معنى قوله (وَلَا الْإِيمَانُ) والأنبياء لا يجوز عليهم إذا عقلوا وتمكنوا من النظر والاستدلال أن يخطئهم الإيمان بالله وتوحيده، ويجب أن يكونوا معصومين من ارتكاب الكبائر ومن الصغائر التي فيها تنفير قبل المبعث وبعده، فكيف لا يعصمون من الكفر؟ قلت: الإيمان اسم يتناول أشياء: بعضها الطريق إليه العقل، وبعضها الطريق إليه السمع، فعنى به ما الطريق إليه السمع دون العقل، وذاك ما كان له فيه علم حتى كسبه بالوحي. ألا ترى أنه قد فسر الإيمان في قوله تعالى (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) بالصلاة"(٣)

ويؤكد الزمخشري أن الأدلة السمعية حجج، والأدلة السمعية هي: الكتاب، والسنة، وما قيس عليهما، والإجماع؛ **فالقرآن** فيه تفصيل كل شيء لأنه دليل المصادر التشريعية المختلفة يقول: "(ما كان) القرآن

(١) الكشاف: ٢/ ٣٠

(٢)الكشاف: ٤/ ٢٣.

(٣) الكشاف: ٤/ ٢٣٥.

(حديثا يفترى ولكن) كان (تصديق الذي بين يديه) أى قبله من الكتب السماوية (وتفصيل كل شيء) يحتاج إليه في الدين؛ لأنه القانون الذي يستند إليه السنة والإجماع والقياس بعد أدلة العقل"[1]. وقال أيضًا: "كيف كان القرآن تبيانا لكل شيء؟ قلت: المعنى أنه بين كل شيء من أمور الدين، حيث كان نصا على بعضها وإحالة على السنة، حيث أمر فيه باتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعته. وقيل: وما ينطق عن الهوى. وحثا على الإجماع في قوله (ويتبع غير سبيل المؤمنين) وقد رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته اتباع أصحابه، والاقتداء بآثارهم في قوله صلى الله عليه وسلم «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[2] وقد اجتهدوا وقاسوا ووطئوا طرق القياس والاجتهاد، فكانت

---

(١) الكشاف: ٢/ ٥١١.

(٢) هذا الحديث لا يصح أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بها اللفظ، إذ فيه سلام بن سليم، وهو متروك، لكن معناه جاء في بعض الصحيح. قال الحافظ العراقي في تخرج أحاديث الإحياء: "أسانيده ضعيفة، وقال أحمد: لا يصح، وقال البزار: منكر، وقال البيهقي في كتاب الاعتقاد: رويناه في حديث موصول بإسناد غير قوي في حديث آخر منقطع، قال: والحديث الصحيح يؤدي بعض معناه، وهو حديث أبي موسى المرفوع: النجوم أمنة السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهبت أتى أمتي ما يوعدون"أ.هـ. وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: "روي من حديث ابن عباس ومن حديث جابر ومن حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر، أما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في كتاب المدخل عن الحاكم بسنده إلى جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد ==

السنة والإجماع والقياس والاجتهاد، مستندة إلى تبيان الكتاب، فمن ثم كان تبيانا لكل شيء"[1].

موقفه من الأخبار: **الموقف العام للزمخشري هو قبول الأخبار، وهي عنده منقسمة إلى متواترة وآحاد، كسائر المتكلمين والفقهاء والأصوليين؛ فالأخبار المتواترة عنده تقوم مقام المشاهدة، فعند قوله تعالى: (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) قال الزمخشري: "والمعنى: أنك رأيت آثار فعل الله بالحبشة، وسمعت الأخبار به متواترة، فقامت لك مقام المشاهدة"[2]، والسنة المتواترة عنده توجب العلم، مثل القرآن، فيصح أن تكون ناسخة للقرآن بخلاف حديث الآحاد لأنه غير مقطوع به، فعند قوله تعالى : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ)[النحل: ١٠١]، يقول: "فإن قلت: هل في ذكر تبديل الآية بالآية دليل على أن القرآن إنما ينسخ بمثله، ولا يصح بغيره من السنة والإجماع والقياس؟ قلت: فيه أن قرآناً ينسخ بمثله وليس فيه نفى نسخه بغيره، على أن السنة المكشوفة**

==

في تركه فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية وإن لم يكن سنة مني فما قال أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيما أخذتم به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة)"أ.هـ.

ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٥/ ٢٣١٠، حديث رقم: ٣٦٧٢. وينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ): ٢/ ٢٢٩.

(١) الكشاف: ٢/ ٦٢٨

(٢)الكشاف: ٤/ ٧٩٩.

المتواترة مثل القرآن في إيجاب العلم، فنسخه بها نسخه بمثله، وأمّا الإجماع والقياس والسنة غير المقطوع بها فلا يصح نسخ القرآن بها"[1].

أما أخبار الآحاد؛ فيفهم من تصرفاته الاعتداد بها إن صحت؛ وهي عنده غير قطعية، كما سبق قريبا، يقول : "والوصية للوارث كانت في بدء الإسلام فنسخت بآية المواريث، وبقوله عليه السلام (إنّ الله أعطى كلّ ذى حق حقه، ألا لا وصية لوارث) وبتلقى الأمّة إياه بالقبول حتى لحق بالمتواتر وإن كان من الآحاد، لأنهم لا يتلقون بالقبول إلا الثبت الذي صحت روايته"[2]

واستشهاد الزمخشري بالأحاديث الضعيفة بل الموضوعة في تفسيره، لا سيما أحاديث فضائل السور؛ معلوم .. والذي يعنينا هنا ليس تقييم موقفه من تلك الأخبار الموضوعة، بقدر عنايتنا باعتداده بالأخبار كمصدر معرفي أولا ، ثم اعتداده بها إن صحت ثانيا، ولا يظن بمثل الزمخشري اعتداده بأحاديث فضائل السور إذا عَلِم وضعها.

والخلاصة: أن الوحي مصدر معتبر من مصادر المعرفة عند الزمخشري، بل يقرر أن من المعارف ما لا يتوصل له إلا عن طريق السمع، وهذه السمعيات تأتي عن طريق الرسل، وأن الوحي يُبني على دلائل العقول، فوظيفة الرسل عنده: التأكيد على ما ركزه الله في العقول، ومع ذلك فالأدلة السمعية حجج؛ فيعتد بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، كما تنقسم الأخبار عنده إلى متواترة وإلى آحاد، والمتواترة توجب العلم؛

---

(1)الكشاف: ٢/ ٦٣٤.

(٢)الكشاف: ١/ ٢٢٤.

لأنها تقوم مقام المشاهدة، والآحاد وإن كانت ظنية فإنه يعتد بها في العمليات.

٤,٥,٥. العلاقة بين مصادر المعرفة:

أشرنا فيما سبق لبعض التداخل بين مصادر المعرفة، وكيف يتعامل معها الزمخشري، كما في ذهابه إلى أن وظيفة الرسل التنبيه على ما ركز فى العقول، وفي تفسيره نصوص يُستنبط منها كيفية ضبطه لهذه العلاقات المتداخلة؛ كما إذا تعارض حديث الآحاد مع أصوله العقلية، فالزمخشري ذاهب لتأويل خبر الآحاد وتقديم العقل، وليس أدل على ذلك من أحاديث الرؤية، وموقف المعتزلة منها معروف، بالرغم من ورود أحاديثها التي بعضها فى أعلى درجات الصحة، كما في حديث البخاري "إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ"[١] والزمخشري لا يشذ عن هذا الموقف، فيؤول هذا الحديث قائلا فى تفسيره: "(أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) عرّفنى نفسك تعريفاً واضحاً جلياً، كأنها إرادة في جلائها بآية مثل آيات القيامة التي تضطر الخلق إلى معرفتك أَنْظُرْ إِلَيْكَ أعرفك معرفة اضطرار، كأنى أنظر إليك، كما جاء في الحديث «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» بمعنى: ستعرفونه معرفة جلية هي في الجلاء كإبصاركم القمر إذا امتلأ واستوى قالَ لَنْ تَرانِي أى لن تطيق معرفتي على هذه الطريقة"[٢].

والذي جعلنا نقيد كلامه بحديث الآحاد رفعه للمتواتر ليكون كالقرآن في

(١) صحيح البخاري، باب فضل صلاة العصر، حديث رقم: ٥٥٤.

(٢) الكشاف: ٢/ ١٥٦- ١٥٧.

إيجاب العلم.

التكامل بين العقل والسمع:

ومع هذا فالزمخشري يرى أن العلاقة بين السمع والعقل: التعاضد لا التعارض، والتعاضد والتكامل، والتساند لا التناقض، إذ كثيرا ما يعول على عدد من المصادر في المسألة الواحدة مما يشي أنها عنده متعاضدة، لا سيما العقل والسمع، فعند قوله تعالى: (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[يونس: ١٠٤]، يقول : "(وأمرت أن أكون من المؤمنين) يعنى أن الله أمرنى بذلك، بما ركب فيَّ من العقل، وبما أوحى إلى في كتابه"[١]. وعند قوله تعالى: (فَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ)[هود: ١٧]، يقول:"أى على برهان من الله وبيان أن دين الإسلام حق، وهو دليل العقل، (ويتلوه) ويتبع ذلك البرهان (شاهد منه) أى شاهد يشهد بصحته، وهو القرآن"[٢]. ففسر البرهان من الله بالعقل، والشاهد الذي يتلوه: القرآن! ويقول في معنى أخذ الميثاق[٣]: "قد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان: حيث ركب فيكم العقول، ونصب لكم الأدلة، ومكنكم من النظر، وأزاح عللكم، فإذ لم تبق لكم علة بعد أدلة العقول وتنبيه الرسول، فما لكم لا تؤمنون"[٤].

---

(١)الكشاف: ٢/ ٣٧٤

(٢)الكشاف: ٢/ ٣٨٥

(٣) عند تفسير الآية الثامنة من سورة الحديد، عند قوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)

(٤)الكشاف: ٤/ ٤٧٣

والخلاصة: أن مصادر المعرفة عند الزمخشري متعاضدة لكنه يعطى بعضها مساحات أوسع من بعض، فالعقل مثلا عنده حاكم على السمع، ويؤول خبر الآحاد إن تعارض مع أصوله العقلية، لأن أدلة السمع ليست فى درجة واحدة، فمنها ما يفيد الظن ومنها ما يفيد العلم، كما يحاول الزمخشري توظيف كافة المصادر المعرفية في تأييد رأيه لدى بيانه للآيات.

٦. خلاصة البحث وأهم النتائج:

خلاصة ما أوردته هذه الورقات أن الزمخشري له نظر فلسفي بعيد الغور، تجلى هذا النظر الفلسفي في آرائه الكلامية وتفسيره للآيات القرآنية، وقد كشفت الورقة عن عدد من الأمور، منها:

٦.١. نظرية المعرفة مبحث فلسفي له أثر في سائر العلوم، وتعني: البحث في معنى العلم وإمكان المعرفة ومصادرها والعلاقة بين تلك المصادر، وحدود المعرفة وطبيعتها. وقد اهتم المسلمون بمسائلها، وظهرت بقوة لدى الفلاسفة والمتكلمين سواء من المعتزلة أو من أهل السنة.

٦.٢. للمسائل المعرفية أثر فى العمل التفسيري باعتبار أن هذا العمل مؤطر بأطر ثلاثة: معرفي وكلامي وأصولي؛ فالتفسير تجل وتطبيق لهذه الأركان الكبري، وهذه الأطر الثلاثة والأركان الكبيرة تتفاوت، فأمها نظرية المعرفة، التي تؤثر في المباحث الكلامية، والمسائل الكلامية تؤثر بدورها في المباحث الأصولية، والتي ينتج عنها الاختيارات الفقهية المذهبية .. وكل ذلك يتجلى فى

تفسير المفسر، لدى بيانه للآيات. ولم يشذ الزمخشري عن هذه القاعدة فتجلى فى تفسيره الأثر المعرفي والكلامي والأصولي.

٦.٣. استخرجنا من تفسير الكشاف بعض معالم نظريته المعرفية، والتي منها:

٦.٣.١. أن العلم والمعرفة عنده مترادفان خلافا للأشاعرة.

٦.٣.٢. يرى الزمخشري أن المعرفة ممكنة، فليس من السوفسطائية الذي ينكرون الحقائق أو يقولون بعدم إمكان الوصول إليها، كما أنه ليس من اللاأدرية.

٦.٣.٣. المعرفة عند الزمخشري ليست على مرتبة واحدة فمنها ما هو يقيني ومنها ما هو ظني، والظن لا مدخل له فى علم الاعتقاد، وإن كان يدخل فى علم العمل أو الفقه.

٦.٣.٤. الزمخشري قائل بالعلوم الضرورية أو الأولية ويرى إنكارها مكابرة، وأنها ليست محل تشكيك، بخلاف علم الاستدلال المبنى على النظر.

٦.٣.٥. مصادر المعرفة عند الزمخشري ثلاثة؛ العقل والحس، والوحي.

٦.٣.٦. يرى أن الحواس تُحَصِّل علما يقينيا، كما أنها تختص بعلم الظاهر لا الباطن.

٦.٣.٧. العقل عند الزمخشري من مصادر المعرفة، وقد أعطاه مساحة واسعة من الفعل والتصرف، فهو مناط التكليف، وبه يصل الإنسان إلى إثبات وجود الله ووحدانيته، وأثبت أن

بعض الأمور تعلم بالعقل ولا تتوقف على الشرع. بل يعطي للعقل سلطة واسعة، حيث إن ما يجوزه العقل لا يمتنع عنه إلا بالتوقيف.

٦.٣.٨. الوحي مصدر معتبر من مصادر المعرفة عند الزمخشري، بل يقرر أن من المعارف ما لا يتوصل له إلا عن طريق السمع، وهذه السمعيات تأتي عن طريق الرسل، وأن العلاقة بين العقل والوحي هي التكامل، فالوحي يبني على دلائل العقول، ووظيفة الرسل عنده التأكيد على ما ركزه الله في العقول، ومع ذلك فالأدلة السمعية حجج عند الزمخشري فيعتد بالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

٦.٣.٩. الموقف العام للزمخشري هو قبول الأخبار، وهي عنده منقسمة إلى متواترة وآحاد كسائر المتكلمين والفقهاء والأصوليين، والأخبار المتواترة عند الزمخشري تقوم مقام المشاهدة، والسنة المتواترة عنده توجب العلم، مثل القرآن، فيصح أن تكون ناسخة للقرآن بخلاف حديث الآحاد لأنه غير مقطوع به.

٦.٣.١٠. يعتد الزمخشري بأخبار الآحاد إن صحت؛ وهي عنده غير قطعية، كما سبق، لكنه إذا تعارض حديث الآحاد مع أصوله العقلية فإنه يؤوله، كما فعل فى مسألة الرؤية.

وأخيرا: فلا أزعم أنني كفيت ووفيت، ولكنها إشارات تفتح طريق البحث أمام الباحثين في باب جديد من أبواب العلم والنظر، يمكن تطبيقه في سائر الأعمال التفسيرية.

والحمد لله رب العالمين.

مصادر البحث

المصدر الرئيس للبحث:

١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

المصادر المساعدة:

٢. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، مطبوع مع الكشاف، ط٢، دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٧هـ.

٣. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤. أعلام الفلسفة الإسلامية في المشرق، جمال الدين عفيفي، دار الطباعة المحمدية– القاهرة.

٥. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العِراقي (٧٢٥ – ٨٠٦ هـ)، ابن السبكى (٧٢٧ – ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ – ١٢٠٥ هـ)، استِخرَاج: أبي عبد الله مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد (١٣٧٤ هـ –؟)، حديث رقم: ٣٦٧٢، دار العاصمة للنشر – الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة – الرياض، ط١، ١٤١٤هـ

٧. تعليل الاحكام، عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها فى عصور الاجتهاد والتقليد، د. محمد مصطفى شلبي، مطبعة الأزهر، سنة ١٩٤٧م.

٨. علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام، محمد على الجيلانى الشتيوي، بمكتبة حسين العصرية، لبنان.

٩. علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الاسلامية، د. على جمعة، دار الرسالة بالقاهرة، منشورات علاء سرحان، ط٢، ٢٠٠٩م

١٠. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١. ضحى الإسلام، أحمد أمين.

١٢. الله والعالم والإنسان عند فلاسفة اليونان، جمال الدين عفيفي، دار الطباعة المحمدية– القاهرة.

١٣. هيراقليطس، جذور المادية الجدلية، ثيوكاريس كيسيديس، ترجمة حاتم سليمان، بيروت: دار الفارابي، ط٢، ٢٠٠١م.

١٤. مصادر المعرفة فى الفكر الدينى والفلسفى ،عبد الرحمن الزنيدى، المعهد العالمى للفكر الاسلامى، ط١، ١٩٩٢م.

١٥. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، نشر دار الدعوة.

١٦. المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م.

١٧. المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.

١٨. الانتصاف لابن المنير، على حاشية الكشاف.

١٩. مقالة فى المعرفة، د.عدنان زرزور، ص ٣، دار الفتح بدمشق، دون تاريخ.

٢٠. ميزان الأصول فى نتائج العقول فى أصول الفقه، علاء الدين أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندي، ت:عبد الملك عبد الرحمن السعدي بإشراف الدكتور أحمد فهمى أبوسنة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، سنة ١٩٨٤م.

٢١. النظام وآراؤه الكلامية، حنان سالم منصور، رسالة ماجستير، كلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.

٢٢. نظرية المعرفة عند أهل السنة والجماعة، أحمد سعد إبراهيم، دار النور المبين، ط١، ٢٠١٨م.

٢٣. أصول الفقه، أبو الثناء اللامشي، ت: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥م.

٢٤. نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، راجح الكردى، ط المعهد العالمى للفكر الاسلامى، ط١، ١٩٩٢م،

٢٥. نظرية المقاصد عند الشاطبي ومدى ارتباطها بالأصول الكلامية، د. أحمد الطيب، منشور على الانترنت.